اعداد الموازنات التخطيطية للمصارف الحكومية

يمثل التخطيط جوهر العملية الا دارية ، والعماد الرئيسي لنجاح الادارة في تحقيق اهدافها المتوخاة والتخطيط بمفهومه الواسع يمثل التنبؤ بالمستقبل والاعداد له وهو يمثل وضع تقديرات مالية ونقدية مدروسة ومعدة مسبقا تعكس الانشطة المختلفة للوحدة المتوقع تحقيقها خلال فترة زمنية مقبلة.. والموازنة التخطيطية هي تلك الاداة التي يستخدمها المخطط لوضع التقديرات المالية والنقدية لحجم النشاط المستقبلي للوحدة وبالنتيجة ، فهي تساعد على الرقابة على الاداء ومن ثم اتخاذ القرارات الادارية المناسبة ، ولا يزيد اجل الموازنة التخطيطية على سنة عادة

المدى / حسن احمد الغريري

.. ومن المعلوم ان الموازنات التخطيطية للبنوك تغطي المجالات التالية:

أ- مصادر الاموال (موارد البنك المالية) أي مطلوباته.

ب-استخدامات الاموال، أي موجوداته.

ج- الايرادات والمصروفات وحساب النتيجة (الارباح والخسائر والتوزيع).

ففي حين تغطي الموازنة التخطيطية لموارد البنك، الموارد الذاتية (رأس المال والاحتياطيات) والموارد الخارجية (الودائع، والمطلوبات الاخرى بانواعها) تنصب الموازنة التخطيطية للايرادات على العوائد المتحققة من تشغيل تلك الموارد، وتبين الموازنة التخطيطية للمصروفات اجمالي النفقات المتوقعة خلال الفترة اللاحقة، ومن ثم مقابلة المصروفات مع الايرادات المخطط لتحقيقها خلال فترة الموازنة للوصول الى التقديرات المالية، يجنبه لكثير من مشاكل وسلبيات هذا المعيار ولعلّ اهمها:

أولا: استناد المخطط على المؤشرات المالية للفروع، وافتراضه دقتها العالية وهذا خلاف الواقع، وذلك يعود لاسباب مختلفة لا مجال لاستعراضها هنا..

ثانيا: يقوم المخطط الذي يعتمد على الاساس التاريخي في الاغلب بمضاعفة المؤشرات المتحققة في ٦/٣٠ للسنه الحالية للوصول الى المقدر في نهاية السنة، ثم يقوم بوضع المخمّن للسنة اللاحقة مع الاخذ بنظر الاعتبار بعض المتغيرات المتوقعة.. ان هذا الافتراض الاساسي تنقصه الكثير من الموضوعية، فليس بالضرورة ان يكون نشاط الفرع في النصف الثاني من السنة هو ذاته للنصف الاول ، وهذا ينطبق على جميع فقرات الموازنة.. هذا من جانب ومن جانب اخر فان بعض المؤشرات قد تزيد في النصف الثاني للسنة لفرع ما، وتنخفض لفرع اخر.

ثالثا: لا يولي المخطط المستند الى المعيار التاريخي العديد من العوامل الخارجية الاهمية الكافية ومنها:

١- دراسة وضع المنافسين والحصة السوقية، واثر ذلك على وضع التقديرات اللازمة.

٢- الاتجاه المستقبلي للتشريعات والقوانين واثره في وضع الخطط المستقبلية.

رابعا: لا يظهر المعيار التاريخي اثر التضخم على تقديرات الموازنة المستقبلية.

❖ ومما سبق ذكره ولكي تنجح البنوك في وضع خطط سليمة ودقيقة لنشاطها المستقبلي باقل الانحرافات الممكنة يتوجب عليها وضع الاجراءات والسبل الكفيلة لتلافي عيوب المعيار التاريخي الى ادنى حد ممكن واعطاء العوامل الخارجية أهمية واضحة عند اعداد الموازنة.

وفي المحصلة يستلزم ان تجيب الموازنة التخطيطية عن الأسئلة التالية:

١- ما الاهداف المطلوب تحقيقها للسنة القادمة؟

٢- ما هو حجم الموارد المطلوبة لتحقيق تلك الاهداف؟

٣- ما حجم الموارد المتاحة خلال تلك الفترة للمصرف؟

٤- ما مقدار العجز في الموارد ان وجد؟ وكيف سيتم غلق الفجوة بين ما متاح وما مطلوب؟

٥- ما المعوقات الاخرى لتحقيق تلك الاهداف؟ التشريعات والقوانين، وضع المنافسين، الحصة السوقية، اتجاهات الاقتصاد المستقبلية.. وما الوسائل التي يمكن استخدامها لتقليل تلك الاثار المتوقعة.

من الواقع الاقتصادي

في اقتصاد سوقنا

هادي طعمة

لقيام اقتصاد السوق شروط وموجبات اولها وجود انتاج شامل في سائر القطاعات.. وثروات اخرى بحيث تأخذ دورها الكامل في تأسيس سوق يصلح ان يؤدي دوره في قلب الاقتصاد ويتفرع منه كالشرايين والاوردة تصريفا في الداخل وتصديرا واستيرادا لكيما تكون هناك منافسة نظيفة اولا تشمل النوعيات الجيدة والاجود كما تشمل الاسعار المقبولة والمعقولة –ثانياً– بحيث تحمي الانتاج المحلي وتدافع في الوقت نفسه عن سوقنا المحلية أمام سيل البضائع والسلع المستوردة الرديئة التي اكتوت ميزانية الاسرة بنارها وأكلت من ميزانية البلاد الشيء غير القليل بما كلف الاقتصاد الوطني خسائر لا يستهان بها.

ان انتاجنا المحلي بوضعه الراهن، مهشم، لا يصلح ان يكون طرفا يحقق عنصري المنافسة: السعرية والجودة الاقبال على استيراد السلع والبضائع–وهي رديئة –لا شيْ ينافسه الا زيادة الاسعار اضعافا مضاعفة سواء في القطاع الدوائي –لأهميته في ضرورة رعاية حياة المواطنين –او في القطاعات الاخرى ، حتى بات سوقنا الاقتصادي –ان كان لنا سوق –مباحا لكل من هب ودب ليباشر مهارته في زيادة الاسعار غير المعقولة، فلم تعد جراء ذلك منافسة ما الا في الغش الصناعي والتجاري بما فيه باعة المفرد ، وذلك على نحو ما نلمسه والملايين من المتعاملين مع باعة الخضراوات والفواكه ، فكل هؤلاء تحدوهم دوافع الربح العاجل والاثراء السريع تلبية لغرائز الطمع والاستغلال والاحتكار والجشع الذي لا يشبع، يتطلب الامر اذن التنظيم والتوجيه والاشراف، فليست هناك سوق مفتوحة على مصاريعها لكل هذه الغرائز وتلك الدوافع، فيما ضاع دور السلطة في توجيه النشاط الاقتصادي وتطلب الحال وجود جهات لحماية المستهلك من النشاطات التي لاتعد مشروعة كما في الولايات المتحدة الامريكية مثلا حيث توجب سنّ عقوبات مدنية واخرى جزائية، في حين سنت دول عديدة اخرى قوانين اوجبت عقوبات منوعة بشأن ما يقتضيه التلا عب بالسوق وبالمستهلك بالتالي ، وكلها دول رأسمالية عريقة في هذا المضمار، مضمار تدخل الدولة في تنظيم السوق وحماية المستهلك، ولن يكون وجود لاقتصاد السوق مالم يكن هناك تنسيق مسؤول للدولة مع قوى الانتاج وآ ليات السوق وعبر سياسات مالية ونقدية ومصرفية، والا فان آليات اقتصاد السوق تتضح كما هي الان في تضخيم الارباح، كيفما كانت البضائع والسلع، فان أول ما تؤدي اليه مما رسات ما قد يسمى (اقتصاد السوق) كما هو حاله عندنا، هو الفشل الذريع كما اخفقت تجارب الدولة في إقامة التنمية المطلوبة ومثلما فشلت تجربة الاعتماد على قوى السوق وحدها لتحقيق التنمية، والسبب في كل الاحوال هو الكا من في الممارسات المغلوطة من بني الإنسان.

ولن يكون وجود لاقتصاد السوق مالم يكن هناك تنسيق مسؤول للدولة مع قوى الانتاج وآ ليات السوق وعبر سياسات مالية ونقدية ومصرفية ، والا فان آليات اقتصاد السوق تتضح كما هي الان في تضخيم الارباح ، كيفما كانت البضائع والسلع

الصناعة تنجز المرحلة الثالثة من عقود ومناقصات الشركات التابعة لها

بغداد/ المدى

انجزت اللجنة المركزية لتنفيذ مبادىء الشفافية في وزارة الصناعة والمعادن المرحلة الثالثة من تقاريرها الخاصة بالمناقصات المعلنة في الشركات التابعة للوزارة للنصف الاول من العام الحالي المحلية منها والاستيرادية على شكل مجلد هو الخامس للجنة، وذلك عملاً بتوصيات الملتقى الاول لمكافحة الفساد المالي والاداري المقترن بموافقة مجلس الوزراء وقرار الوزير الخاص باعتماد آلية اعداد دقيقة للتقارير وفق المعايير والقواعد المتبعة، بهدف تمكين اكبر عدد من المواطنين من الاطلاع على المناقصات والاحالات التي تمت في ضوئها، لتسهيل الامر للوزارات وهيئة النزاهة وممثلي الشعب من اجل الاطلاع على هذه الفعاليات للحد من ظاهرة الفساد المالي والاداري.

وقال رئيس اللجنة ان المجلد الخامس الذي تم انجازه يمثل المرحلة الثالثة من عمل رئاسة اللجنة حيث تضمن تحليل (٤٦١) مناقصة محلية واستيرادية فعلت من خلال الشركات العامة التابعة للوزارة الموقعة منها والتي ما زالت قيد التوقيع . مبيناً ان المناقصات توزعت بواقع (١٠٠) مناقصة للشركات التابعة للقطاع النسيجي وبقيمة احالات بلغت (٣٠) مليون دولار و(١,٢) مليون يورو فضلاً عن (٢,٢٦٨) مليار دينار و(٨٨) مناقصة للشركات التابعة للقطاع الانشائي وبقيمة بلغت (٢٩,٤٤٥) مليون دولار و(١,٢٤٣) مليون يورو فضلاً عن (١٢,٨٨٨) مليار دينار مع (١٤) مناقصة للشركات التابعة لقطاع الخدمات الصناعية وبقيمة بلغت (٩,٤٧٢) مليون دولار و(٨٥٣) مليون دينار، اضافة الى (٢٤) مناقصة للشركات التابعة لقطاع الصناعات الغذائية والدوائية وبقيمة بلغت (٤,٧٧٦) مليون دولار و (١٨٥) مليون دينار، اما عدد المناقصات للشركات التابعة للقطاع الهندسي فقد بلغت (١٤٥) مناقصة وبقيمة بلغت (٣٣) مليون دولار و(٤,٥٤٧) مليون يورو فضلاً عن (١٣,٥٣٦) مليار دينار، في حين بلغ عدد المناقصات للشركات العاملة ضمن القطاع الكيمياوي (٩٠) مناقصة وبقيمة بلغت (٣٥,٩٤٧) مليون دولار و(١١٤) باون استرليني فضلاً عن (٢,٦٨٩) مليار دينار، كما تضمنت التقارير نسبة الانجاز لكل عقد والمبلغ المخصص لهذه العقود بالعملة الاجنبية والمحلية والتي تتم تغطيتها من مصادر عدة مثل ـــ (التخصيصات الاستثمارية المخصصة للشركات من الوزارة، التخصيصات التي تأتي من موارد الشركة الذاتية، المنح المقدمة من الدول المانحة وجهات اخرى، القروض المستلمة من المصارف العراقية بفوائد ميسرة، القروض المستلمة من الشركات الشقيقة).

وشار الى ان اللجنة ستقوم بنشر تلك التقارير بدءاً من مطلع ايلول المقبل في الصحف المحلية والموقع الالكتروني للجنة، مؤكداً ان اللجنة ستستقبل اي استفسار يرد اليها من خلال الموقع الالكتروني وستتم الاجابة عنها.

واضاف رئيس اللجنة ان اللجنة ستنتقل الى تطبيق مبادئ الشفافية للفقرة (٨) من توصيات الملتقى الاول الخاص بالفعاليات المتخذة لتسهيل الاجراءات للمواطنين ورسم السياسات الجديدة لانجاز المعاملات وفق طرق تتجاوز الروتين وتسهل الانجازبعيداً عن الفساد الاداري وبشكل شفاف.

اقتصاديات الظل

ثقافة الغش

لا يزال المستهلك دون حماية.. هذه حقيقة يقرها الفراغ القانوني الذي ساهم في شيوع ظواهر اقتصاديات الظل، وجعل المستهلك فريسة سهلة لكل أنواع السلع غير الآمنة والخدمات السيئة التي تباع بأغلى الأثمان، ناهيك عن استنزاف مدخولاته عبر إغراق غير مسبوق بسلع لا تتناسب مع أقيامها الحقيقية، الأمر الذي أشاع ثقافة الغش بكل أنواعه، يتقدمها الغش التجاري والغش الصناعي و (الغش الخدمي) .. فبائع الخدمة ترسخت في ذهنيته ثقافة الغش حتى وصل الأمر الى حد يمارس فيه سائق (حافلة النقل الخاص) غشا يتمثل في خداع الراكب الذي يروم الوصول الى منطقة ما فيجد نفسه على بعد أميال من تلك المنطقة!.. لماذا؟.. لأن سائق الحافلة يريد أن يحصل على اجرة النقل فحسب ، ولديه اجابة واحدة للراكب الذي يقله من الطريق .. مفادها (اصعد).. وحين يكتشف الراكب ان سائق المركبة استدرجه لصعود الحافلة ليبيعه خدمة ناقصة، يلوذ بالصمت ويحمد الله على حسن العاقبة بانتظار قانون يحميه كمستهلك.. وبخلاف ذلك فانه سيدخل في ما لا تحمد عقباه (لأن الأقوياء لا يركبون الحافلات).

المصادقة على ٢٦٨٩ معاملة للاقراض الزراعي

بغداد/ المدى

في اطار مبادرة دولة رئيس الوزراء لدعم القطاع الزراعي، صادق مجلس ادارة صناديق الاقراض الزراعية المتخصصة على ٢٦٨٩ معاملة جميع الأغراض الزراعية بشقيها (النباتي والحيواني) وبمبلغ اجمالي قدره ٦٦,١٤٦ مليار دينار لغاية ٢٠٠٨/٨/٢٨،

ذكر ذلك مصدر مسؤول في مجلس ادارة الصناديق مشيرا الى ان المجلس ساهم بترويج وسائل الري الحديث في أنحاء العراق كافة بصرف مبلغ ٩,٦١٧ مليار دينار موزعة على ٦١٧ مزرعة.

وأضاف المصدر: ان مجلس ادارة الصناديق ساهم أيضا في اشاعة الوعي التأميني، حيث قام بتأمين المبالغ المسلفة على المنشآت والابنية الخاصة بالثروة الحيوانية، لتأمينها ضد حوادث واخطار الحريق والانفجار والزوابع والفيضانات والسرقة، مشددا على حياة المستلفين حيث اشار الى ان مبلغ التأمين قد زاد على حياة المستلفين من مليون الى ثلاثة ملايين دينار.

افتتاح مشروع محطة ضخ المصب العام في ذي قار

المدى/ وكالات

افتتح وزير الموارد المائية، الجمعة، التشغيل التجريبي لمشروع المصب العام جنوبي مدينة الناصرية، الذي يتضمن ١٢ مضخة عملاقة ويعد من المشاريع الستراتيجية في مجال الإرواء الزراعي التي شهدت توقفات في العمل منذ ثمانينيات القرن الماضي، فيما بلغت تكلفته مليار دولار.

وقال وزير الموارد المائية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد ان "مشروع المصب العام يعتبر من المشاريع العملاقة في العالم وان الأعمال قد أنجزت من قبل (الكوادر) الفنية من مهندسين وفنيين ونحن الآن في مرحلة افتتاح مرحلة الغمر (الهايدروستيك) وهي مرحلة مهمة جدا لان المضخة تعتمد اعتمادا كليا على هذه المكائن التي تؤمن سحب المياه وحسب نسبة غمر لتقوم بدفعها عبر السيفون".

وأضاف رشيد إن "الكلفة العامة للمشروع بلغت مليار دولار وان العمل في المشروع قد توقف لعدة مرات بسبب الحروب التي مر بها البلد واننا في مراحل التشغيل النهائية التي ستنفذ بعد شهر رمضان المبارك".

من جانبه قال المهندس المقيم للمشروع كريم عبد ناصر ان "مشروع المصب العام يعتبر من المشاريع الستراتيجية العملاقة والمهمة ومن مرتكزات البنية التحتية للتنمية الزراعية في العراق لكونه يغطي مساحات كبيرة وسط العراق وجنوبه". وأضاف "تتكون مضخة المصب العام من منشأ مقدم المحطة وهو على شكل حوض بأبعاد ١٠م ×١٠م لاستقبال المياه المالحة المتأتية عبر مشروع المصب العام وتتكون من غرفة المضخات وهي بأبعاد ١١٦م× ٣٨م تحتوي على المضخات الرئيسية وبواقع ١٢ مضخة قدرة المضخة الواحدة منها ٣م٢٠٠ في الثانية إضافة إلى وجود مضخات مساعدة أخرى مثل منظومة التبريد والتزييت والهواء المضغوط كما تحتوي على المنظومات الكهربائية وملحقات أخرى".

تداولات البنك المركزي تعود لمعدلاتها الاعتيادية

المدى/ وكالات

سجل الطلب على شراء الدولار، عودة الى مستوياته الاعتيادية خلال جلسات البنك المركزي العراقي التي عقدت الاسبوع وبمعدل بلغ (١٢٠,٠٠ مليون دولار) للجلسة الواحدة، بعد ان سجلت هذه المستويات تراجعا كبيرا في وقت سابق وبواقع (٦٠,٠٠ مليون دولار) للجلسة الواحدة.

وحققت التداولات في جلسة يوم الاثنين الماضي اعلى نسبة تداول بلغت (٢٠٣,٣٩ مليون دولار)، فيما سجلت جلسة الافتتاح التي عقدت يوم الاحد ادنى حد للتداول، وبواقع (٦٦,٤٩٥ مليون دولار)، واختتمت جلسات الاسبوع بتداول منخفض نسبيا بلغ (٧٨,٤٦ مليون دولار).

واختتمت جلسات التدوال لهذا الاسبوع، بسعر صرف بلغ ١١٨٤ دينار مقابل الدولار الواحد، بعد ان سجلت الجلسة الختامية للسبوع الماضي ١١٨٧ دينارا للدولار الواحد.

وشكل الطلب النقدي خلال الجلسات الخمس التي عقدت حجم تداول بلغ ٢٥٪ من مجموع التداولات، فيما كانت الـ٧٥٪ على شكل حوالات.

وبلغت معدلات الطلب النقدي بحدود الـ (٢١,٠٠ مليون دولار)، مقابل (٤٠,٠٠ مليون دولار)، في حين حافظت الحوالات على معدلها بحدود الـ (٩٩,٠٠ مليون دولار) للجلسة الواحدة.

اما عمليات البيع في المزاد، فقد شهدت خلال جلسات الاسبوع الماضي، تراجعا نسبيا نظرا لعدم تقدم المصارف بعروض بيع الا من خلال الجلسة الاخيرة التي شهدت عرضا لبيع اربعة ملايين دولار اسبوعيا، وهي الاخرى ادنى من المعدلات العامة للبيع التي كانت بحدود الـ٧ ملايين اسبوعيا.

وبين مصدر من البنك المركزي العراقي ان المصارف الحكومية الرئيسية (الرافدين والرشيد)، "كانت الاكثر تداولا في جلسات المزاد خلال الاسبوع الحالي، مسجلة ما نسبته اكثر من ٨٠٪ من حجوم التداول الكلية للمصارف المشاركة في الجلسات، والتي كانت بمعدل اكثر من ١٣ مصرفا في الجلسة الواحدة، وهو معدل متوقع بسبب ثقل المصارف الحكومية وامتلاكها النسبة الاكبر من الموجودات النقدية في الجهاز المصرفي العراقي".

من جهته، برر المحلل الاقتصادي الدكتور جمعة العاني، الانتعاش النسبي للطلب على شراء الدولار بـ"الحركة التي شهدها سعر الصرف، والتي تشكل مكسبا للمتداولين وليست بالضرورة مكسبا للسوق بشكل عام".

واضاف العاني ان "تراجع الطلب خلال الاسبوع الماضي، جاء كوسيلة للضغط على البنك المركزي لابداء مرونة اكبر تجاه السياسة السعرية للدينار في مزاد البنك المركزي العراقي".

أسعار المواد الغذائية

المادة	وحدة القياس	معدل السعر
بيض المائدة	طبقة (30) بيضة	5250
زيت نباتي تركي	عبوة لتر	2750
لحم البقر	1 كغم	9.000
لحم الغنم	1 كغم	9.000
لحم الدجاج المستورد (ساديا)	1 كغم	4000
لحم الدجاج المحلي	1 كغم	4750
معجون طماطم (ايراني)	علبة 1 كغم	2000

سوق الفواكه والخضر

المادة	السعر دينار/كغم	المادة	السعر دينار/كغم
الطماطم	600	عنب	750
البطاطا	600	خوخ	1500
الخيار	750	موز	1750
الباذنجان	500	رقي	500
الباميا	1000	بطيخ	1000
البصل	500	التمر	1000

أسعار صرف العملات الأجنبية مقابل الدينار

العملة	رمز العملة	سعر البيع بالدينار العراقي IQD	سعر الشراء بالدينار العراقي IQD
الدولار الأمريكي	USD	1191.000	1189.000
اليورو الأوربي	EUR	1761.200	1737.400
الباون الإسترليني	GBP	2351.626	2350.450
الدولار الكندي	CAD	1176.991	1176.403
الفرنك السويسري	CHF	1158.985	1158.406
الكرون السويدي	SEK	198.943	198.843
الكرون النرويجي	NOK	233.056	232.940
الكرون الدنماركي	DKK	249.770	249.646
ألين الياباني	JPY	11.211	11.205